



خلت لوهلة أن عدداً لا يُستهان به من أصدقائي، الحقيقيين منهم والافتراضيين، على حد سواء، المتواجدين على صفحة التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، فرنسيو الأصل أو پارسيو المنبع، فأخذتني الوهلة! حيث تجملت وازدانت صورهم الشخصية بالعلم الفلسطيني - آسف أقصد الفلسطيني - آسف، آسف مجدداً، أقصد الفرنسي، نعم.. نعم.. إنه العلم الفرنسي! كيف لا، وپاریس الأنوار قد اظلمت في ليلة هيماء (لا نجوم فيها)!!

أسود الليل وجثم الهم على صدور عالمنا العربي قبل الغربي، في أعقاب الهجمات الإرهابية غير الأخلاقية وغير الحضارية ضد الإنسانية، التي تضمنت استخدام بنادق وقنابل، هزت مدينة باريس الفرنسية، يوم الجمعة الأخير، فراح ضحيتها أكثر من 130 قتيلًا وأصيب خلالها أزيد من 200 جريح آخر، حيث استهدفت الانفجارات عدة مناطق في باريس، من أبرزها إستاند "دو فرانس" ومسرح "باتاكلان".

إن الإرهاب البربري الهمجي الجبان، الذي تبناه تنظيم "الدولة الإسلامية - داعش" - والإسلام منه براء - هو إرهاب ضد الإنسانية والمدنيين الأبرياء، يخدم الغرب كما يخدم عدداً من دولنا العربية ودول العالم (!)؛ يضرب ويسبي إلى عالمنا العربي، لتعود وتطفو بذلك - من جديد - ظاهرة "الإسلاموفوبيا" (التحامل والكرهية تجاه المسلمين أو الخوف منهم أو من الجماعات العرقية التي يُنظر إليها على أنها إسلامية)، لتشكيل هدفاً وذريعة لسياسات الحكومات الغربية والمتعاونة للمضي في مخططاتها السياسية الإمبريالية بحجة مكافحة الإرهاب، لخلق حالة من التفرة ونشر العنصرية بين المسلمين والعرب خاصة، والمسلمين والمسيحيين عامة، في كافة أرجاء العالم!

إن التعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية المرعبة، في كل مكان، أيًا كانوا، هو واجب إنساني وأخلاقي من الدرجة الأولى لا لئس فيه. لذا ينبغي على الدول العربية والغربية، أن تضافر جهودها لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتشديد الإجراءات الأمنية لدرء خطر الإرهاب الذي يطلنا جميعاً ويقتلنا، ويقضي على الحريات والثقافات والتسامح والانفتاح.

أقولها، وبأسف، إن واجب دولنا العربية - بمؤسساتها وحكامها - احترام الإنسان قبل كل شيء؛ احترام مواطنيها وتقديس معنى الحياة والثقافة والحريات؛ فالدول المنورة التي تحترم مواطنيها تفرض بذلك احترامها على سائر الدول، وعندها فقط لن نرخص ولن يرخص دمننا العربي! إن الهجمات الإرهابية التي هزت باريس هزت العالم بأسره أيضاً، وخاصة عالمنا العربي (!). فأضأت السلطات الإماراتية برج "دبي" بألوان العلم الفرنسي، تكريماً لضحايا اعتداءات باريس؛ كما أضى فندق "برج العرب" الشهير في دبي، وفندق "قصر الإمارات" في أبو ظبي بألوان العلم الفرنسي، الأزرق والأبيض والأحمر، تضامناً مع فرنسا! ناسيةً و/أو متناسيةً هذه الدول العربية/الغربية ضحايا شعوبها وشعوبنا العربية.

أذكر أصدقائي "الإنسانيين"، الذين ازدانت صورهم "الفيسبوكية" بالعلم الفرنسي تعاطفاً مع ضحايا الإرهاب، الذي راح ضحيتته أزيد من 130 مدنيًا بريئاً، أن شعبهم/شعبنا العربي في العراق وسوريا ولبنان وليبيا واليمن و.. وأرضنا الحبيبية فلسطين ينزف دماً ويتجهم العالم لرؤية مئات ضحايا الاحتلال والقمع والقتل والإرهاب والعنصرية والكرهية والتخلف، يومياً؛ هؤلاء الضحايا الذين لم ولن يحرگوا ساكناً لديكم أو يدغدغوا مشاعرکم الإنسانية المرهفة، فلم يدفعكم واجبكم الإنساني البطولي هذا أيها "العربجيون" "القومجيون" إلى تزيين صوركم بعلم عربي، فربما دم العربي وفق رؤيتكم النيرة - كرؤية حكام بعض دولنا، أيضاً - أرخص من غيره بكثير! "فيث لا فرانس" أيها العرب (!)؛ ستبقى باريس مدينة الأنوار. وسيبقى لیلنا العربي، للأسف - على ما يبدو - أھیم جاثماً!

حرية التنظيم السياسي!

حسين اغبارية



الدين عن الدولة وانتقال المرجعية من اللاهوت إلى الإنسان ومن المقدس إلى العقل البشري المدير. كان هذا التطور مفصلياً استند على الحداثة ردود فعل أوساط محافظة وأصولية أرادت تكريس بنية المجتمع القديم ومؤسساته وأفكاره. ولما تطورت الحداثة والدولة الحديثة واتسعت مظاهرها وتشكيلاتها مثل الكولونيالية الجديدة، اتسعت الأصولية وانتشرت في

كل المجتمعات المناهضة للاستعمار بين أصولية دينية وعلمانية. وكذلك حصل مع اتساع الليبرالية كفكرة.

أما العولمة بوصفها آخر أطوار الحداثة فقد أنتجت المزيد من الردود الأصولية وزادت من جذرتها كما نرى في الحركات الأصولية الإسلامية الآن. فهي لا تكتفي بمناهضة الدولة بل تريد أن تواجه العولمة برمتها من خلال السعي إلى هدمها. ومن هنا عدميتها فهي تقترح على العالم مشروعها - الخلافة - كبديل لما أنتجته البشرية من 4 قرون! ومن هنا عدميتها ودمويتها، أيضاً.

في هذا السياق التاريخي تمت الأصولية، ومن هنا منابعتها. وعلينا أن نقرأها بهذا الاتساع من الرؤية وليس كموقف محصور في مناهضة الدين أو الغرب أو كمسألة أمنية. ومن هنا أيضاً تتوقع أن الحرب لم تنته وأن الأصولية الإسلامية، كغيرها من أصوليات سابقة، ستظل في صراع مع العالم الزاهن على تنوعه من خلال الاستناد إلى مرجعيات تقادمت مع تطور العصر. وطالما أن الغرب لم يفهم هذا السياق ولم يقر به، فإنه سيظل على خطأ في التعامل مع الشعوب المستضعفة ومنها العربية. فنحن إذ نرفض الإرهاب ومجازره - نرفض أيضاً أن يظل الغرب والعالم مُشبيحاً بوجهه عن مآسي المستضعفين وقضاياهم.

القتل ثم القتل.. كأن لا نهاية له!

أفقتنا على خبر آخر عن قتل مزدوج لامرأتين في الرملة. وهكذا يصبح عدد النساء اللاتي قتلن منذ بداية العام نحو عشر نساء عربيات في ظروف مختلفة. إنه الشعور بالخزي والعار لنا كمجتمع. حتى لو لم ندخل في معمعان النقاش حول مدى ذكورية مجتمعنا فإن العقل السليم السوي يرفض القتل مهما تكن الذريعة، ويرفض تحويل المرأة إلى شيء يتم التخلص منه أو قمعه أو حبسه أو التصرف به كيفما أراد الرجل!

لن نجد للقتل أي مبرر ونرفض كل حديث عن "شرف عائلة" كمبرر. فكم امرأة قتلت لمجرد إشاعة، وكم امرأة قتلت لمجرد شك، وكم امرأة قتلت لأنها أحببت، وكم.. وكم..؟ صارت بقعة الدم أوسع من قدرتنا على الإحاطة بها. وصار القتل أبشع مما يمكن للقاموس أن يوفره من نعوت وأوصاف.

إنها عقلية الرجل القادر المتجبر الذي لا ينفك يفكر بامتلاك المرأة زوجها وابنته، كما يمتلك غرضاً ما ويريد فرض سيطرته بأي ثمن. إنها عقلية الرجل الذي يعتقد أن المجتمع في ظهره مسانداً وأن الدولة لن تجر في محاكمته ومعاقبته. إنها عقلية موروثه أن المرأة ضلع قاصر وأنها عبء زائد وأنها مخلوق أدنى وأن.. وأن.

نحن إذ نرفض القتل مهما تكن الحجة، نرفض هذه العقلية وندعو مجتمعنا بفعالياته كافة أن توضح أنها لا تقبل ولن.. وندعو مؤسسات المجتمع والدولة أن ترصد الظاهرة وتضع لها حداً - لقد شبعنا قتلاً وتقتيلاً.

إن حظر الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي، كان متوقفاً جزاء حملة التحريض المتواصلة التي تشنها حكومة اليمين في ضوء حرجها أمام فشل عقيدتها السياسية بشأن القضية الفلسطينية. فنظرتها بشأن إمكانية إدارة الصراع دون حله فشلت أمام إصرار الفرد الفلسطيني والجماعة على حياة حرة كريمة، من دون احتلال وحواجز وبطش. ولجأت الحكومة إلى إلقاء تبعية فشلها على كل جهة فلسطينية ممكنة، وعلى الحركة الإسلامية هنا، خاصة وأن الجناح الشمالي منها يقود حملة الدفاع عن الأقصى.

أما التوقيف فمتوقع أيضاً مع مجزرة باريس والأجواء التي خلقتها قد تشكل غطاءً للقرار الإسرائيلي وتخرج أوروبا والغرب وتحول دون انتقاده لإسرائيل. واللافت أن القرار الحكومي جاء خلافاً لتوصيات الجهات الأمنية، ومنها جهاز الأمن العام الذي أكد أن التصعيد الأخير جاء بسبب يأس فلسطيني وانعدام أفق سياسي. ومع هذا اتخذت حكومة نتنياهو خطوتها لإسكات التملل الشعبي من بؤس سياستها على كل الأصعدة. وكان الخطوة إعلامية تحرف النظر عن الأزمة التي تعيشها، لا أكثر.

أما قرار الحظر فيحمل في طياته أكثر من دلالة في مركزها أن الحكومة تقلص الهامش الديمقراطي الممنوح للعرب هنا بضرب حرية التنظيم والتعبير. وقد اعتادت المؤسسة الإسرائيلية بكل أذرعها أن توسع الهامش ليشمل الجميع ويجعل نشاطهم علناً. وهي في قرارها هذا تنكفي عن هذا النهج وتقرر المس بهامش الديمقراطية، من خلال إعمال قوانين حالة الطوارئ قاصدة الظهور بمظهر صقري أمام الجمهور الإسرائيلي.

في قرار الحظر أكثر من رسالة للفلسطينيين في إسرائيل وللقرى الفاعلة. ومع هذا، نتوقع أن تلجأ المؤسسة في المدى القريب إلى إثبات أنها تقصد فقط الجناح الشمالي للحركة الإسلامية دون غيرها، وأنها تحفظ هامشاً واسعاً من الحرية للقرى الأخرى، وعامة المجتمع. بل سنها تحاول اتخاذ خطوات ومبادرات لإثبات ذلك، كإعلان مشاريع وتحويل ميزانيات وإغداق المديح لهذا الإطار وذاك القائد. وهذا من قبيل محاولة إثبات أن الحكومة ليست ضد العرب ولا ضد تعبيرهم عن مواقفهم، بل هي فقط "ضد التحريض". لكننا نرى بالرفض إلى هذا وذاك من إجراءات وإلى هذا المس بحركة هي جزء من مجتمعنا. حتى وإن اختلفنا معها هنا وهناك، إلا أننا نرفض المس بها. ونشير في السياق نفسه إلى أن هذه الحكومة لا تحرك ساكناً ضد اليمين الفاشي اليهودي وضد سوابب المستوطنين التي تخرق القانون، يومياً، وتعتدي على الفلسطينيين. هذا ناهيك عن منظمات وأطر يهودية فاشية تعمل داخل إسرائيل. وهذا يُثبت أنه حتى في هذا تنهج الحكومة نهجاً عنصرياً واضحاً وفاضحاً.

مجزرة باريس

قبل الكثير منذ وقعت هذه المجزرة الرهيبة المرفوضة جملة وتفصيلاً دون إمام أو لكن. إنه الإرهاب والعدمية في جوهره. ومع هذا يجدر بنا التوقف عند الظاهرة التي تتعدى كونها متصلة بالأمن القومي لهذه الدولة أو تلك وبأداء أجهزة المخابرات أو بالإسلام السياسي العدمي. فالأصولية كما عرفتها الإنسانية في العصر الحديث - أي منذ إقامة الدولة الحديثة - لم يبدأ في الإسلام، ولا ينحصر في الحركات الدينية!

إن أول أصوليات العصر ظهرت في أوروبا كجزء من مناهضة مجتمعات وأوساط دينية وغير دينية للحداثة، بوصفها فصل

● وائل عوض (تصوير فوتوجرافي)

● ميرا (شلهوب) فريوات (قسم الإعلانات)

● آية صفدي (تصميم إعلانات)

المدير العام والمحرر المسؤول: راني عباسي

مدير التحرير: مطانس فرح

بريد إلكتروني: haifa.newspaper@gmail.com

هاتف: 048522822 فاكس: 048522767 إعلانات: 0546481533

● المقالات الموقعة لا تعبر عن رأي التحرير. ● الإعلانات على مسؤولية المعلنين.

حيفا

صحيفة أسبوعية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، فنية، مستقلة